The Impact of Strategic Planning on Strengthening the Geopolitical Power of Emerging Countries (India as a Model)

Eleen Ghaith Istanbuli*
Dr. Afif Haider**
Dr. Shadi Shahila ***

(Received 3 / 2 / 2026. Accepted 11 / 5 / 2026)

ABSTRACT

This study examines the role of strategic planning in enhancing the geopolitical power of emerging states, using India as an empirical case study. The research is based on the central hypothesis that long-term strategic planning constitutes a critical mechanism for transforming economic capabilities into effective geopolitical power within the international system.

The study employs an integrated analytical approach combining theoretical analysis from the perspectives of geopolitics and international political economy with quantitative economic analysis of key indicators such as GDP growth, investment flows, and international trade performance in India over recent decades.

The findings indicate that institutional transformation in India's planning system—particularly after the establishment of NITI Aayog—has significantly improved the effectiveness of development policies and strengthened the linkage between economic growth and geopolitical positioning. The results also reveal a positive relationship between economic performance indicators and the expansion of India's geopolitical influence, particularly within the Indo-Pacific region.

The study concludes that strategic planning plays a decisive role in converting economic potential into geopolitical power, and that the Indian experience represents an important model for emerging powers seeking to enhance their position in the contemporary international system.

Keywords: Strategic Planning, Geopolitics, International Political Economy, Emerging Powers, India, Geopolitical Power.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **PhD student , Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, University of Latakia(formerly tishreen) , Syria.**
Eleen.istanbuli@latakia-univ.edu.sy
** **Professor , Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, University of Latakia(formerly tishreen) , Syria.**
Afif.haider@latakia-univ.edu.sy
***Associate Professor , Department of Economics and Planning, International Relations Specialization, Faculty of Economics, University of Latakia(formerly tishreen) , Syria.**
Shadi_sheheilah@latakia-univ.edu.sy

أثر التخطيط الاستراتيجي على تعزيز القوة الجيوسياسية للدول الصاعدة (الهند أنموذجاً)

إلين غيث اسطنبولي *

د. عفيف حيدر **

د. شادي شهيله ***

(تاريخ الإيداع 3 / 2 / 2026. قُبِل للنشر في 11 / 5 / 2026)

□ ملخص □

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز القوة الجيوسياسية للدول الصاعدة، مع التركيز على الهند بوصفها نموذجاً تطبيقياً. تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل يمثل أداة محورية في تحويل القدرات الاقتصادية إلى عناصر قوة جيوسياسية فاعلة في النظام الدولي. اعتمد البحث منهجاً تحليلياً مركباً يجمع بين التحليل النظري في إطار الجيوبوليتيك والاقتصاد السياسي الدولي، والتحليل القياسي للبيانات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والاستثمار، والتجارة الخارجية في الهند خلال العقود الأخيرة.

وتوضح نتائج الدراسة أن التحول المؤسسي في منظومة التخطيط الهندية، خصوصاً بعد إنشاء الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند (NITI Aayog)، ساهم في تعزيز كفاءة السياسات التنموية وتوجيهها نحو تحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي والتموضع الجيوسياسي للهند في النظام الدولي. كما تبين النتائج وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي – مثل الناتج المحلي الإجمالي والتوسع التجاري – وبين تنامي النفوذ الجيوسياسي للهند في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وتخلص الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي يمثل أداة حاسمة في تحويل الإمكانات الاقتصادية إلى قوة جيوسياسية، وأن التجربة الهندية تقدم نموذجاً مهماً للدول الصاعدة التي تسعى إلى تعزيز موقعها في بنية النظام الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، الجيوبوليتيك، الاقتصاد السياسي الدولي، القوى الصاعدة، الهند، القوة الجيوسياسية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **طالبة دكتوراه ، قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) ، سورية.**
Eleen.istanbuli@latakia-univ.edu.sy

** **أستاذ ، قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً) ، سورية.**
Afif.haider@latakia-univ.edu.sy

*** **أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً) ، سورية.**
Shadi_sheheilah@latakia-univ.edu.sy

مقدمة:

شهد النظام الاقتصادي الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات هيكلية عميقة تمثلت في صعود عدد من الاقتصادات الناشئة التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. ومن بين هذه الاقتصادات تبرز تجربة الهند بوصفها إحدى أبرز التجارب التنموية في العالم المعاصر، حيث تحولت خلال فترة زمنية نسبياً قصيرة من اقتصاد نامٍ محدود القدرات إلى إحدى القوى الاقتصادية الصاعدة على الساحة الدولية.

وقد ارتبط هذا التحول بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ أوائل التسعينيات، والتي هدفت إلى تحرير الاقتصاد وتعزيز الانفتاح على التجارة الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن تطوير قطاعات التكنولوجيا والخدمات. ونتيجة لهذه السياسات تمكن الاقتصاد الهندي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالعديد من الاقتصادات النامية، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين إلى دراسة العوامل التي أسهمت في تحقيق هذا التحول الاقتصادي.

وفي هذا السياق تبرز أهمية تحليل محددات النمو الاقتصادي في الهند، خاصة في ظل التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت عوامل مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والتقدم التكنولوجي والانفتاح التجاري عناصر أساسية في تفسير ديناميكيات النمو الاقتصادي.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية الرئيسة التي أسهمت في تحقيق النمو الاقتصادي في الهند، وذلك من خلال توظيف أدوات التحليل الاقتصادي القياسي لفحص العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

مراجعة الأدبيات السابقة:

شهدت الأدبيات الاقتصادية تطوراً ملحوظاً في تفسير ديناميكيات النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة، وخاصة الهند. يمكن تصنيف هذه الدراسات وفقاً للمحاور الرئيسة الآتية:

1. دراسات حول محددات النمو الاقتصادي في الهند:

دراسة Bosworth and Collins (2008) قدمت تحليلاً مقارناً لمصادر النمو في كل من الصين والهند، حيث توصلت إلى أن تراكم رأس المال المادي والبشري يمثل المحرك الرئيس للنمو، مع اختلاف في البنية القطاعية بين البلدين. غير أن هذه الدراسة ركزت على البعد الكمي للنمو دون التطرق إلى الأبعاد الاستراتيجية المرتبطة بتوظيف هذا النمو في تعزيز المكانة الدولية.

دراسة Rodrik and Subramanian (2005) تناولت التحول الاقتصادي في الهند، حيث أكدت أن الإصلاحات المؤسسية والتحرير الاقتصادي كانا عاملين حاسمين في تحقيق تسارع النمو. ومع ذلك، بقي تحليل هذه الدراسة محصوراً في الإطار الاقتصادي الداخلي دون الربط بين الأداء الاقتصادي والتحولات الجيوسياسية.

دراسة Romer (1990) ركزت على دور المعرفة والابتكار في تحقيق النمو المستدام ضمن إطار نظرية النمو الداخلي، مؤكدة أن التقدم التكنولوجي ليس عاملاً خارجياً بل نتيجة للاستثمار في رأس المال البشري. كما أضافت دراسة Lucas (1988) بعداً هاماً يتمثل في دور التعليم والتراكم المعرفي في رفع الإنتاجية.

2. دور الاستثمار الأجنبي والتجارة:

دراسة Borensztein, De Gregorio and Lee (1998) أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في نقل التكنولوجيا وتعزيز النمو، بشرط توافر حد أدنى من رأس المال البشري. كما أكدت دراسة Frankel and Romer (1999) وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. غير أن هذه الدراسات تعاملت مع المتغيرات الاقتصادية بمعزل عن السياق الاستراتيجي للدولة.

3. دراسات حديثة باستخدام منهجية ARDL:

دراسة Marwan et al. (2025) بعنوان: الآثار الديناميكية للصادرات، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الهند: مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، التي حللت تأثير رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة 1975–2022. أظهرت النتائج أن الصادرات والمساعدات التنموية الرسمية (ODA) تؤثر إيجاباً على النمو، في حين كان للاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية والانفتاح التجاري تأثير سلبي. وقد أوصت الدراسة بتحسين الحوكمة والأطر السياسية لتحسين الاستفادة من رأس المال الأجنبي.

دراسة Singaram et al. (2025) بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، والواردات، والتضخم على النمو الاقتصادي في الهند: تحليل تجريبي، التي طبقت اختبار ARDL bounds testing و ECM. كشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات والتضخم والنمو الاقتصادي. غير أن تأثير الاستثمار الأجنبي والصادرات جاء إيجابياً لكنه غير معنوي إحصائياً، بينما كان تأثير الواردات سلبياً وغير معنوي.

دراسة Keer and Sharma (2025) بعنوان: دور المؤسسات في النمو الاقتصادي في الهند: تحليل سلاسل زمنية، والتي بحثت دور الجودة المؤسسية في تشكيل النمو الاقتصادي الهندي خلال الفترة 1996–2023. أكدت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل مستقرة بين المؤسسات والنمو، حيث برز مكافحة الفساد والمساءلة كعوامل دافعة معنوية للنمو، بينما كان الاستثمار الأجنبي غير معنوي في الأجل الطويل وسلبياً في الأجل القصير.

دراسة Soni et al. (2025) بعنوان: الصحوة الريادية في الهند: التنقل بين التحولات الجيوسياسية والإصلاحات السياسية الداخلية، والتي حللت تقاطع سياسات ريادة الأعمال الحكومية مع التحولات الجيوسياسية العالمية. أشارت الدراسة إلى أن تزامن التحولات العالمية (مثل تنويع سلاسل التوريد بعيداً عن الصين) مع المبادرات المحلية (صنع في الهند، ابدأ الهند) ساهم في جعل الهند وجهة جذابة للنشاط الريادي.

دراسة Parekh (2024) بعنوان: تقييم الشمول المالي وتنمية المهارات والبنية التحتية الأساسية في 112 منطقة طموحة في الهند، والتي تقيم برنامج المناطق الطموحة الذي أطلقته الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند عام 2018، واصفة إياه بأنه أكبر مبادرة حوكمة قائمة على النتائج في العالم تستهدف 250 مليون نسمة.

4. البعد المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي:

تناولت دراسة Kumar and Nagarajan (2020) دور الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند بوصفها جسراً تتدفق من خلاله الأفكار الجديدة من الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني إلى نظام الحكومة للتنفيذ، مع عقد اجتماعات منتظمة لتوليد الأفكار مع أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات.

5. البعد الجيوسياسي والنمو الاقتصادي:

على صعيد العلاقة بين الاقتصاد والقوة الجيوسياسية، حلل Paul Kennedy (1987) تصاعد وانهيار القوى العظمى برؤية مفادها أن القوة الاقتصادية تمثل الأساس المادي للقوة الاستراتيجية للدول. كما أشار Joseph Nye (2004) إلى أن القوة في النظام الدولي لم تعد تقتصر على القدرات العسكرية، بل تشمل أيضاً القوة الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما يعزز مفهوم القوة الذكية.

تناولت دراسة He and Zeng (2025) بعنوان: تحليل الاقتصاد الجيوسياسي لمقاربات الصين والهند تجاه حوكمة البيانات العابرة للحدود الوطنية، محددات حوكمة البيانات في الاقتصادات الصاعدة، وأظهرت كيف تتفاعل مصالح الدولة في تعزيز الأمن والتنمية مع المصالح التجارية للشركات المحلية والعابرة للحدود الوطنية في تشكيل مسار حوكمة البيانات.

كما حللت دراسة Gegeshidze and Baranec (2025) السياسة الخارجية للهند في عالم متعدد الأقطاب، موضحة أن الهند تسعى للحفاظ على شراكة أمنية مع الولايات المتحدة، وتعاون في الطاقة والدفاع مع روسيا، والسيطرة على الترابط الاقتصادي مع الصين. وتشير الدراسة إلى أن الهدف الرئيس للهند هو تعزيز النمو الاقتصادي.

على الرغم من غنى الأدبيات السابقة في تفسير محددات النمو الاقتصادي في الهند، إلا أن هذه الدراسات تعاني من ثلاث ثغرات رئيسة يمكن تحديدها على النحو الآتي:

أ. غياب التكامل بين التحليل القياسي والبعد المؤسسي: ركزت معظم الدراسات السابقة، بما في ذلك الدراسات الحديثة التي استخدمت منهجية ARDL، على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التقليدية (الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي)، دون إدماج التخطيط الاستراتيجي كمتغير مؤسسي مستقل. وحتى الدراسات التي تناولت الجودة المؤسسية، اقتصرت على مؤشرات الحوكمة العامة دون التركيز على هيئة التخطيط نفسها.

ب. إهمال الربط بين النمو الاقتصادي والتحول الجيوسياسي: على الرغم من وجود دراسات حديثة تناولت البعد الجيوسياسي للهند، فإن هذه الدراسات إما نظرية بحتة أو نوعية، ولم تقدم نموذجاً قياسياً يربط بشكل مباشر بين محددات النمو الاقتصادي وتعزيز النفوذ الجيوسياسي. كما أن الدراسات التي استخدمت منهجية ARDL اقتصرت على التحليل الاقتصادي البحت.

ج. غياب الدراسات القياسية لدور الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند: على الرغم من أن أدبيات التخطيط الاستراتيجي في الهند ناقشت الانتقال من لجنة التخطيط إلى الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند عام 2015، فإن هذه الدراسات بقيت في إطار التحليل المؤسسي والوصفي، دون تقديم اختبار قياسي لفعالية هذا التحول في تعزيز النمو الاقتصادي.

بناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوات من خلال:

- تطوير نموذج قياسي يدمج التخطيط الاستراتيجي (SP) كمتغير وهمي، إضافة إلى متغير تفاعل (FDI×SP) اختبار الدور المعزز للمؤسسات.
- تفسير النتائج القياسية في إطار الاقتصاد السياسي الدولي، وربط النمو الاقتصادي بالتحول الجيوسياسي للهند في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

- استخدام متغير وهمي (SP) يعكس الفترة 2015–2024 (بعد إنشاء الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند)، واختبار تأثيره المباشر وغير المباشر على النمو الاقتصادي.

وبذلك، تقدم الدراسة إسهاماً نوعياً يتمثل في الانتقال من تحليل النمو الاقتصادي كظاهرة اقتصادية بحتة إلى اعتباره أداة استراتيجية لإعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي، مع اختبار قياسي صارم لدور التخطيط المؤسسي في هذا السياق.

مشكلة البحث:

في ظل التحولات الهيكلية التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي، برزت الدول الصاعدة كفاعلين جدد يسعون إلى تعزيز موقعهم في بنية النظام الدولي، مستندين إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. غير أن الأدبيات الاقتصادية لا تزال منقسمة حول تفسير محددات هذا النمو، كما أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات التي تربط بين النمو الاقتصادي كظاهرة كمية وبين توظيفه كأداة لتعزيز القوة الجيوسياسية. هنا تبرز حالة الهند بوصفها نموذجاً مركباً يجمع بين التحول الاقتصادي المتسارع والتصاعد في المكانة الجيوسياسية، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول الدور الذي يلعبه التخطيط الاستراتيجي في تحويل الموارد الاقتصادية إلى عناصر قوة مؤثرة في النظام الدولي. بالتالي السؤال الرئيس: كيف يسهم التخطيط الاستراتيجي في تحويل محددات النمو الاقتصادي إلى عناصر قوة جيوسياسية في حالة الهند؟

يتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي (GDP) في الهند؟
2. ما أثر الانفتاح التجاري (الصادرات EXP) على النمو الاقتصادي (GDP) في الهند؟
3. ما دور الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال GCF) في تحفيز النمو الاقتصادي (GDP) في الهند؟
4. هل يلعب التخطيط الاستراتيجي (SP) دوراً معززاً في العلاقة بين محددات النمو الاقتصادي والناتج المحلي؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي ومحددات النمو الاقتصادي في الهند، وينعكس ذلك على تعزيز القوة الجيوسياسية.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي (GDP) في الهند.
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري (EXP) على النمو الاقتصادي (GDP) في الهند.
3. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار المحلي (GCF) على النمو الاقتصادي (GDP) في الهند.
4. يلعب التخطيط الاستراتيجي (SP) دوراً معززاً في العلاقة بين محددات النمو الاقتصادي (FDI, EXP, GCF) والناتج المحلي (GDP).

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات علمية وعملية، حيث تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة باقتصاديات النمو في الاقتصادات الصاعدة، كما تقدم تحليلاً تطبيقياً للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، وتوفر تحليلاً يمكن أن يساعد صناع القرار في فهم العوامل التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي قد يسهم في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فعالية، كما تكتسب أهمية خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت الاقتصادات الصاعدة تلعب دوراً متزايد الأهمية في تشكيل ملامح الاقتصاد الدولي.

بالتالي يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، من أبرزها:

1. تحليل محددات النمو الاقتصادي في الهند.
2. دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.
3. تحليل دور التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي.
4. تقديم تفسير اقتصادي للعوامل التي أسهمت في صعود الاقتصاد الهندي.

طرائق البحث ومواده:

اعتمد هذا البحث على المنهج المختلط الذي يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي. تم جمع البيانات السنوية للاقتصاد الهندي خلال الفترة 1991–2024 من قاعدة بيانات البنك الدولي والأونكتاد، وشملت المتغيرات الآتية: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والصادرات (EXP)، وتكوين رأس المال الثابت (GCF)، كمتغيرات مستقلة، بالإضافة إلى متغير وهمي (SP) يمثل التحول المؤسسي بعد إنشاء الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند عام 2015.

تم استخدام برنامج EViews 14 لإجراء التحليل القياسي وفق الخطوات الآتية:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF.
2. تقدير نموذج ARDL لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل.
3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية Bounds Test.
4. استخراج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس سرعة التعديل نحو التوازن.
5. إدخال متغير التفاعل (FDI×SP) لاختبار الدور المعزز للتخطيط الاستراتيجي.
6. إجراء الاختبارات التشخيصية (Serial Correlation, Heteroskedasticity, Normality, CUSUM) للتأكد من صلاحية النموذج.

أولاً. الإطار النظري للدراسة:

في ضوء الإشكالية البحثية المتعلقة بتفسير محددات النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة، وتحليل دور التخطيط الاستراتيجي في توجيه هذه المحددات نحو تعزيز المكانة الجيوسياسية، تبرز الحاجة إلى الاستناد إلى إطار نظري متكامل يجمع بين مقاربات اقتصاديات النمو وأدبيات الاقتصاد السياسي الدولي [1]، [2] ، إذ لا يمكن فهم ديناميكيات التحول الاقتصادي في حالة معقدة مثل الهند من خلال منظور أحادي، بل يتطلب ذلك توظيف مجموعة من النماذج النظرية التي تفسر مصادر النمو من جهة، وآليات توظيفه في بناء القوة الاقتصادية والجيوسياسية من جهة أخرى [3]، بالتالي يعتمد هذا البحث على حزمة من النظريات الاقتصادية التي تشمل نظريات النمو الاقتصادي، ونظريات التجارة الدولية، والأطر التفسيرية المرتبطة بدور الاستثمار والتقدم التكنولوجي، وذلك بهدف بناء أساس تحليلي يسمح بتفسير العلاقات بين المتغيرات المدروسة ضمن نموذج قياسي متكامل.

1. نظريات النمو الاقتصادي:

تشير نظريات النمو الاقتصادي إلى مجموعة من الأطر التحليلية التي تهدف إلى تفسير مصادر النمو في الاقتصادات على المدى الطويل، وقد تطورت هذه النظريات عبر مراحل فكرية متعددة يمكن تصنيفها إلى ثلاث مدارس رئيسة [4]:

1.1. النماذج الكلاسيكية:

برزت النظريات الكلاسيكية في أعمال آدم سميث [5] وديفيد ريكاردو [6]، حيث ركزت على دور تراكم رأس المال والتخصص وتقسيم العمل في تحقيق النمو. اعتُبر النمو في هذه النماذج نتيجة طبيعية للتوسع في الإنتاج والتجارة الدولية، مع افتراض أن الأسواق التنافسية تؤدي تلقائياً إلى تحقيق النمو [7]. غير أن هذه النماذج لم تفسر بشكل كافٍ آليات النمو طويل الأجل في غياب التقدم التكنولوجي.

1.2. نموذج النمو الكلاسيكي الجديد:

يُعد نموذج روبرت سولو عام 1956 من أكثر النماذج تأثيراً في الأدبيات الاقتصادية [8]. يؤكد هذا النموذج أن النمو الاقتصادي يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية: تراكم رأس المال، ونمو قوة العمل، والتقدم التكنولوجي، مع افتراض أن التكنولوجيا عامل خارجي. وقد بيّن سولو أن الاقتصادات تتجه نحو حالة توازن طويلة الأجل، حيث يتباطأ النمو في غياب التقدم التكنولوجي [9]. كما أظهر النموذج أن زيادة معدلات الادخار تؤدي إلى نمو مؤقت فقط، بينما التقدم التكنولوجي هو المصدر الوحيد للنمو المستدام [10].

1.3. نظريات النمو الداخلي:

في إطار تطوير نموذج سولو، ظهرت نظريات النمو الداخلي التي قدمها كل من بول رومر عامي 1986 و1990[1]، وروبرت لوكاس عام 1988[2] حيث انتقدت فرضية خارجية التكنولوجيا، وأكدت أن التقدم التكنولوجي هو نتيجة للاستثمار في رأس المال البشري والبحث والتطوير والابتكار [11]. ووفقاً لهذه المقاربة، فإن السياسات الاقتصادية – بما في ذلك التعليم والاستثمار في المعرفة – تلعب دوراً حاسماً في تحقيق نمو اقتصادي مستدام [12].

[1] نموذج رومر: يركز على أن المعرفة والابتكار ينتجان عوائد متزايدة على مستوى الاقتصاد الكلي، نظراً لخاصية عدم التزاحم (Non-rivalry) التي تتميز بها المعرفة (Romer, 1990).

[2] نموذج لوكاس: يركز على دور تراكم رأس المال البشري في رفع الإنتاجية وتعزيز القدرة الابتكارية للاقتصاد (Lucas, 1988).

2. نظرية التجارة الدولية والنمو الاقتصادي:

تؤكد أدبيات التجارة الدولية أن الانفتاح التجاري يمثل أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، وقد تم تفسير ذلك من خلال عدة أطر نظرية رئيسة: [13]

2.1. نظرية الميزة النسبية:

تفترض هذه النظرية أن الدول تحقق مكاسب من التجارة من خلال التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بتكلفة نسبية أقل (أو ميزة نسبية)، مما يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد وزيادة الكفاءة الإنتاجية على المستوى العالمي[14].

2.2. نموذج هيكشر–أولين:

يقدم هذا النموذج تفسيراً هيكلياً للتجارة الدولية، حيث يربط أنماط التجارة بتوافر عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) [15]، [16]. يفترض النموذج أن الدول تصدر السلع التي تستخدم بشكل مكثف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها بكثرة، وتستورد السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج النادرة [17]. يسهم هذا التخصص في رفع الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي.

2.3. نظرية التجارة الجديدة:

أوضح بول كروغمان [18] أن التجارة لا تعتمد فقط على الاختلافات في الموارد، بل أيضاً على وفورات الحجم والمنافسة الاحتكارية [19]. حيث يؤدي الانفتاح التجاري إلى توسيع حجم السوق، مما يسمح للشركات بخفض التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي [20].

2.4. الأدبيات التجريبية:

تؤكد الدراسات التجريبية مثل دراسة (Frankel & Romer, 1990) وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث يسهم الانفتاح في تسهيل انتقال التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز المنافسة، وتحفيز الاستثمار [21].

3. نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية بوصفه أحد القنوات الرئيسة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة إلى الاقتصادات النامية [22]، [23]:

3.1. نموذج الملكية–الموقع–الاستيعاب:

يُعد هذا النموذج من أهم الأطر التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يوضح أن تدفقات الاستثمار تتحدد بناءً على ثلاثة عناصر [24]:

- **مزايا الملكية:** مزايا تمتلكها الشركة المستثمرة (تكنولوجيا، علامات تجارية، خبرة إدارية) [25].
- **مزايا الموقع:** مزايا توفرها الدولة المضيفة (سوق كبيرة، بنية تحتية، سياسات مشجعة) [26].
- **مزايا الاستيعاب:** مزايا الاحتفاظ بالأنشطة داخل الشركة بدلاً من ترخيصها لشركات أخرى [27].

يشير هذا النموذج إلى أن الدول التي توفر بيئة مؤسسية مستقرة، وبنية تحتية متطورة، وسياسات اقتصادية فعالة، تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي [28].

3.2. أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

تركز أدبيات آثار الانتشار التكنولوجي على أن الاستثمار الأجنبي لا يقتصر أثره على زيادة رأس المال، بل يمتد ليشمل نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية إلى الشركات المحلية، سواء عبر المنافسة أو الروابط الإنتاجية أو تدريب العمالة [29]، [30].

وأظهرت دراسة Borensztein, De Gregorio, and Lee (1998) أن الاستثمار الأجنبي يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشرط توافر مستوى كافٍ من رأس المال البشري في الدولة المضيفة، وهو ما يعكس الطبيعة المشروطة لتأثيره.

أما في إطار نظرية النمو الداخلي، فينظر إلى الاستثمار الأجنبي بوصفه محفزاً للابتكار ونقل المعرفة، حيث يسهم في دعم عمليات البحث والتطوير وتعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام [31].

4. نظرية التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي:

يعد التقدم التكنولوجي أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث يشكل المصدر الرئيس لزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP)، وهي العنصر الذي يفسر الجزء الأكبر من النمو الذي لا يمكن إرجاعه إلى تراكم رأس المال أو العمل فقط [32]، [33].

4.1. التكنولوجيا كعامل خارجي:

أشار سولو إلى أن التقدم التكنولوجي يمثل عاملاً حاسماً في تفسير النمو الاقتصادي، إلا أنه اعتبره عاملاً خارجياً لا يخضع للسياسات الاقتصادية [9].

4.2. التكنولوجيا كعامل داخلي:

انتقدت نظرية النمو الداخلي فرضية خارجية التكنولوجيا، وأكدت أن التكنولوجيا هي نتيجة للاستثمار في البحث والتطوير ورأس المال البشري. ويوضح رومر أن الابتكار التكنولوجي ينشأ من الحوافز الاقتصادية ومن الاستثمار في المعرفة، حيث يؤدي إنتاج الأفكار إلى عوائد متزايدة على مستوى الاقتصاد، نظراً لخاصية عدم التزاحم التي تتميز بها المعرفة [34].

4.3. قنوات تأثير التكنولوجيا على النمو:

تعمل التكنولوجيا من خلال عدة قنوات رئيسة في تعزيز النمو الاقتصادي [35]، [36]:

1. رفع الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج وتقليل تكاليف الإنتاج.
2. تعزيز الابتكار بدعم أنشطة البحث والتطوير وتوليد منتجات وعمليات إنتاج جديدة.
3. نقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، مما يسرّع عملية اللحاق التكنولوجي.
4. التحول الهيكلي بانتقال الاقتصاد من القطاعات التقليدية إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية.
5. تعزيز الاندماج العالمي بتطوير قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

4.4. نموذج التدمير الخلاق:

يشير هذا النموذج إلى أن النمو الاقتصادي يعتمد على عملية التدمير الخلاق، حيث يتم استبدال التقنيات القديمة بأخرى أكثر كفاءة، مما يدفع عجلة الابتكار والنمو [37]، ويفترض النموذج أن الشركات المبتكرة تحل محل الشركات الأقل كفاءة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية الكلية [38].

5. العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والنمو الاقتصادي:

يُعد التخطيط الاستراتيجي أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يتيح للحكومات وضع رؤى طويلة الأجل تهدف إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني [39]، [40].

كما يشير مفهوم التخطيط الاستراتيجي إلى عملية منهجية يتم من خلالها تحديد الأهداف التنموية طويلة المدى، وتحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في إطار زمني محدد [41]، [42]. ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في الاقتصادات النامية التي تسعى إلى تحقيق تحول هيكلي في بنيتها الاقتصادية [43]، [44].

وفي حالة الهند، يمكن ملاحظة أن التحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدها الاقتصاد الهندي منذ بداية التسعينيات جاءت نتيجة تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي اعتمدت على رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتطوير القطاعات التكنولوجية [45]، وقد أسهم إنشاء NITI Aayog في عام 2015 في تعزيز كفاءة السياسات التنموية وتوجيهها نحو تحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي والتموضع الجيوسياسي [46]، [47].

6. الاقتصاد السياسي الدولي والقوة الجيوسياسية:

في إطار الاقتصاد السياسي الدولي، يمكن تفسير صعود الاقتصاد الهندي عبر ثلاثة عوامل استراتيجية: [1]،[2]

1. التحول المؤسسي :إصلاحات السوق التي بدأت عام 1991.
2. العولمة الاقتصادية :اندماج الاقتصاد الهندي في التجارة العالمية.
3. الثورة الرقمية :تحول الهند إلى أحد أكبر مراكز تكنولوجيا المعلومات في العالم.

وتشير أدبيات القوة الجيوسياسية إلى أن القوة الاقتصادية تمثل الأساس المادي للقوة الاستراتيجية للدول، كما أشار جوزيف ناي إلى أن القوة في النظام الدولي لم تعد تقتصر على القدرات العسكرية، بل تشمل أيضاً القوة الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما يعزز مفهوم القوة الذكية [3].

يتضح من العرض النظري السابق أن تفسير النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة لم يعد يقتصر على العوامل التقليدية المرتبطة بتراكم رأس المال والعمل، بل أصبح نتاج تفاعل معقد بين مجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية، تشمل:

1. الاستثمار المحلي (GCF) بصفته العامل الأكثر تأثيراً وفقاً لنظريات النمو الكلاسيكية والجديدة.
2. الانفتاح التجاري (EXP) بصفته قناة لنقل التكنولوجيا وتعزيز الكفاءة وفقاً لنظريات التجارة الدولية.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بصفته ناقلاً للتكنولوجيا والمعرفة وفقاً لنموذج OLI وأدبيات الانتشار التكنولوجي.

4. التقدم التكنولوجي (TECH) بصفته المحرك الأساسي للنمو المستدام وفقاً لنظريات النمو الداخلي.
5. التخطيط الاستراتيجي (SP) بصفته الآلية المؤسسية التي تتيح تنسيق هذه العوامل وتوجيهها نحو تحقيق أهداف تنموية طويلة الأجل.

في هذا الإطار، يبرز التخطيط الاستراتيجي بوصفه الآلية المؤسسية التي تتيح تنسيق هذه العوامل وتوجيهها نحو تحقيق أهداف تنموية طويلة الأجل، بما يتجاوز مجرد تحقيق النمو الكمي إلى بناء قدرات اقتصادية قابلة للتحول إلى عناصر قوة جيوسياسية.

ثانياً. دور التخطيط الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية:

يُعد التخطيط الاستراتيجي أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يتيح للحكومات وضع رؤى طويلة الأجل تهدف إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ويشير مفهوم التخطيط الاستراتيجي إلى عملية منهجية يتم من خلالها تحديد الأهداف التنموية طويلة المدى، وتحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في إطار زمني محدد، ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في الاقتصادات النامية التي تسعى إلى تحقيق تحول هيكلي في بنيتها الاقتصادية. وقد لعب التخطيط الاستراتيجي دوراً مهماً في العديد من التجارب التنموية الناجحة، حيث أسهم في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية والتكنولوجية، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية وتحسين كفاءة المؤسسات الاقتصادية.

في حالة الهند يمكن ملاحظة أن التحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدها الاقتصاد الهندي منذ بداية التسعينيات جاءت نتيجة تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي اعتمدت على رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتطوير القطاعات التكنولوجية. وقد أسهمت هذه السياسات في تعزيز اندماج الاقتصاد الهندي في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي ساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العقود الأخيرة.

جدول رقم (1): مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الهندي بالأسعار الثابتة خلال الأعوام من 1991-2023.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

SP	GCF (% of GDP)	EXP (% of GDP)	FDI (% of GDP)	GDP (constant 2015 US$)	year
0	25.14051	8.494241	0.027226	470159674247.96	**1991**
0	27.4402	8.842927	0.095942	495935689518.47	**1992**
0	22.71641	9.834217	0.197056	519496484311.54	**1993**
0	26.31017	9.888085	0.297387	554089360749.64	**1994**
0	29.15234	10.84397	0.594986	596058814154.22	**1995**
0	22.75925	10.38517	0.617479	641058406947.11	**1996**
0	25.69273	10.69072	0.860209	667020123972.21	**1997**
0	24.97537	11.01847	0.625286	708271422053.22	**1998**
0	30.95809	11.45206	0.472644	770923380745.10	**1999**
0	25.67732	12.99724	0.765212	800534479623.61	**2000**
0	29.90789	12.55838	1.05638	839151992864.81	**2001**
0	30.2513	14.26438	1.011569	871073127580.09	**2002**
0	30.8397	14.94791	0.605888	939542798342.00	**2003**
0	35.09649	17.85912	0.765597	1013982178697.24	**2004**

0	37.42826	19.60525	0.886098	1094324353140.52	**2005**
0	38.99851	21.26794	2.130168	1182534912713.80	**2006**
0	41.9508	20.7997	2.073394	1273126725479.64	**2007**
0	38.42242	24.09736	3.620523	1312424303406.43	**2008**
0	39.25679	20.40052	2.65159	1415605643155.69	**2009**
0	39.78562	22.40093	1.635034	1535897931732.14	**2010**
0	39.59042	24.54041	2.002063	1616399198833.92	**2011**
0	38.34742	24.53443	1.312935	1704596203504.32	**2012**
0	34.0232	25.43086	1.516276	1813453530766.63	**2013**
0	34.26781	22.96796	1.69566	1947834564908.95	**2014**
1	32.11673	19.81319	2.092115	2103588360044.94	**2015**
1	30.17269	19.15823	1.937364	2277267041550.36	**2016**
1	30.98217	18.79176	1.507316	2432016068497.75	**2017**
1	32.34322	19.92783	1.558215	2588974770244.57	**2018**
1	30.0962	18.66426	1.784826	2689205295885.31	**2019**
1	28.92238	18.68248	2.406203	2533830417086.54	**2020**
1	32.11582	21.39916	1.412171	2779348258938.77	**2021**
1	33.61926	23.25154	1.492488	2990839011962.46	**2022**
1	33.36231	21.4487	0.771919	3265719695911.24	**2023**
1	32.91414	21.16185	0.694133	3477820532826.48	**2024**

تم الاعتماد على بيانات سنوية للاقتصاد الهندي خلال الفترة (1991–2023)، تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، وقد تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لقياس النمو الاقتصادي الحقيقي، في حين تم التعبير عن الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، وتكوين رأس المال الثابت كنسب من الناتج المحلي الإجمالي لضمان تجانس القياس. كما تم إهمال مؤشر الصادرات التكنولوجية العالية بوصفه متغيراً يعكس مستوى التقدم التكنولوجي لعدم توفر البيانات قبل عام 2000 مما يؤثر على صحة القياس.

ثالثاً. التحليل القياسي:

1. نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF):

أظهرت نتائج اختبار Augmented Dickey–Fuller الموضحة في جدول (2) أن متغيرات (LNGD, NFDI, LNEXP) كانت غير مستقرة عند المستوى p–value > 0.05، وأصبحت مستقرة عند الفرق الأول p–value < 0.01 مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، في المقابل، كان متغير LNGCF مستقراً عند المستوى I(0). هذا المزيج من رتب التكامل يبرر استخدام منهجية ARDL كما أوصى بها Pesaran et al. (2001).

جدول رقم (2): نتائج اختبار ADF

المتغير	المستوى(Level)	الفرق الأول(1st Difference)	رتبة التكامل
LNGDP	−2.558 (0.300)	−5.333 (0.001)	I(1)
LNFDI	−1.103 (0.913)	−5.934 (0.000)	I(1)
LNEXP	−2.081 (0.537)	−6.043 (0.000)	I(1)
LNGCF	−8.793 (0.000)	—	I(0)

المصدر: من حسابات الباحث باستخدام EViews 14

2. تقدير نموذج ARDL:

تم تقدير نموذج ARDL (1,1,1,1,1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. يعرض جدول (3) نتائج التقدير.

جدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج ARDL (1,1,1,1,1)، المتغير التابع LNGDP

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	Prob
LNGDP (-1)	0.8322	0.0520	15.9916	0.0000
LNFDI	0.0554-	0.0132	4.1975-	0.0003
LNFDI (-1)	0.0317	0.0103	3.0878	0.0052
LNEXP	0.1155	0.0719	1.6063	0.1218
LNEXP (-1)	0.1375	0.0663	2.0749	0.0494
LNGCF	0.0284	0.0544	0.5214	0.6071
LNGCF (-1)	0.0727-	0.0605	1.2025-	0.2414
SP	0.0826	0.0294	2.8114	0.0099
SP (-1)	0.0185	0.0296	0.6247	0.5383
C	4.1496	1.3658	3.0381	0.0058
إحصاءات جودة النموذج		القيمة		
R^2		0.9991		
Adjusted R^2		0.9988		
F-statistic		(0.0000) 2858.226		
Durbin-Watson		2.1728		
AIC		4.6411-		
SIC		4.1876-		

المصدر: من حسابات الباحث باستخدام EViews 14

3. اختبار التكامل المشترك (Bounds Test):

تم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) وفقاً لمنهجية Pesaran et al. (2001) لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. يعرض جدول (4) نتائج الاختبار:

جدول رقم (4): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

إحصائية الاختبار	القيمة	Prob	القيم الحرجة عند 5%	النتيجة
F-statistic	3.729	0.0062	I(0) = 2.96, I(1) = 4. 26	تكامل مشترك

المصدر: من حسابات الباحث باستخدام EViews 14

يشير ارتفاع قيمة F-statistic عن القيمة الحرجة الدنيا عند مستوى معنوية 5%، إلى رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك. وبالتالي، توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة.

4. نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

تم استخراج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لقياس سرعة تعديل GDP نحو توازنه طويل المدى بعد التعرض لصدمات قصيرة الأجل:

جدول (5): معامل تصحيح الخطأ (ECM)

المقياس	القيمة	التفسير
معامل تصحيح الخطأ	0.1678	يتم تصحيح 16.78% من عدم التوازن سنوياً
سرعة التعديل	%16.78	العودة إلى التوازن خلال ≈ 6 سنوات
معادلة ECM	$ECM=1-\beta LNGDP(-1)=1-0.8322=0.1678$ ECM=1-βLNGDP(-1)=1-0.8322=0.1678	

المصدر: من حسابات الباحث باستخدام EViews 14

تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى وجود آلية تعديل ذاتي تعيد الاقتصاد إلى مسار التوازن. هذه السرعة تعتبر معقولة مقارنة بالدراسات المماثلة، وتعكس درجة من المرونة الهيكلية في الاقتصاد الهندي.

5. العلاقة طويلة المدى (معادلة التكامل المشترك):

بناءً على نتائج نموذج ARDL، تم استخراج معادلة التكامل المشترك التالية التي تمثل العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات:

$$LNGDP=24.73-0.141\times LNFDI+1.508\times LNEXP-0.264\times LNGCF+0.603\times SP$$

$$LNGDP=24.73-0.141\times LNFDI+1.508\times LNEXP-0.264\times LNGCF+0.603\times SP$$

جدول رقم (6): معاملات العلاقة طويلة المدى

المتغير	معامل المدى الطويل	التفسير الاقتصادي
LNEXP	1.508	زيادة 1% في الصادرات ← زيادة 1.51% في GDP
SP	0.603	الفترة 2015–2024 مرتبطة بزيادة 60% في GDP
LNFDI	−0.141	زيادة 1% في FDI ← انخفاض 0.14% في GDP
LNGCF	−0.264	زيادة 1% في GCF ← انخفاض 0.26% في GDP

المصدر: من حسابات الباحث باستخدام EViews 14

6. الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من صحة النموذج وخلوه من المشكلات القياسية:

جدول رقم (7): نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار	إحصائية الاختبار	Prob	النتيجة
Serial Correlation LM (2 lags)	Obs*R^2 = 4.5226	0.1042	لا يوجد ارتباط تسلسلي
Heteroskedasticity (BPG)	Obs*R^2 = 7.8723	0.5471	تباين ثابت
Normality (Jarque–Bera)	JB = 33.3304	0.0000	توزيع غير طبيعي

***يعزى إلى صغر حجم العينة (33 مشاهدة)**

المصدر: من حسابات الباحث باستخدام EViews 14

النتائج والمناقشة:

أولاً. العلاقة طويلة المدى:

كشفت نتائج معادلة التكامل المشترك عن العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات. فيما يلي تفسير كل متغير:

الصادرات (LNEXP): يشير المعامل الموجب والمعنوي إحصائياً (1.508) إلى أن زيادة الصادرات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.51% في المدى الطويل. هذه النتيجة تتسق مع أدبيات التجارة الدولية (Frankel & Romer, 1999) ومع دراسة Marwan et al. (2025) التي أكدت الأثر الإيجابي للصادرات على النمو في الهند. تعكس هذه النتيجة أهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي كرافعة لزيادة الإنتاجية وتحفيز النمو.

المتغير الثنائي (SP): المعامل الموجب (0.603) والمعنوي يشير إلى أن الفترة (2015–2024) بعد إنشاء الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند (NITI Aayog)، ارتبطت بزيادة قدرها 60% في الناتج المحلي مقارنة

بالفترة السابقة. تدعم هذه النتيجة فرضية الدراسة حول الدور المحوري للتخطيط الاستراتيجي في تعزيز النمو الاقتصادي، وتتفق مع تحليل Kapur (2019) و Kumar & Nagarajan (2020).

الاستثمار الأجنبي المباشر (LNFDI): المعامل السالب (−0.141) هو غير متوقع من الناحية النظرية. قد يعود ذلك إلى طبيعة الاستثمارات الواردة التي تركز على القطاعات الاستخراجية أو الاستهلاكية بدلاً من القطاعات الإنتاجية، أو إلى مشاكل في قياس FDI خلال فترة الدراسة. تتفق هذه النتيجة مع دراسة Singaram et al. (2025)التي وجدت أن تأثير FDI كان غير معنوي في بعض نماذجها، ومع دراسة Keer & Sharma (2025) التي أشارت إلى أن FDI كان غير معنوي في الأجل الطويل.

تكوين رأس المال (LNGCF): المعامل السالب (−0.264) يستدعي مزيداً من البحث، وقد يعكس اختلالات هيكلية في تخصيص الاستثمارات المحلية، أو تأثيرات مزاحمة بين الاستثمار العام والخاص.

ثانياً. ديناميكيات المدى القصير وسرعة التعديل:

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن معامل تصحيح الخطأ بلغ 0.1678، مما يشير إلى أنه يتم تصحيح حوالي **16.78%** من عدم التوازن في العلاقة طويلة المدى كل سنة. وبعبارة أخرى، يعود النموذج إلى توازنه طويل المدى خلال حوالي 6 **سنوات** (1/0.1678 ≈ 6). هذه النتيجة تؤكد وجود آلية تعديل ذاتي في الاقتصاد الهندي، وتعكس درجة من المرونة الهيكلية والقدرة على امتصاص الصدمات.

ثالثاً. دور التخطيط الاستراتيجي:

أظهر إدخال متغير التخطيط الاستراتيجي (SP) تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، مما يؤكد أن التحولات المؤسسية التي شهدها الاقتصاد الهندي، وخاصة إنشاء NITI Aayog عام 2015، التي شكلت عاملاً حاسماً في تعزيز كفاءة المتغيرات الاقتصادية. هذه النتيجة تنسجم مع تحليل Kapur (2019) و Kumar & Nagarajan (2020) حول دور NITI Aayog كجسر مؤسسي بين القطاعين العام والخاص، ومع تحليل Mehrotra & Guichard (2020) حول الانتقال من لجنة التخطيط إلى الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند.

رابعاً. صحة النموذج ومتانته:

أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج من المشكلات الإحصائية التقليدية، حيث لم يتم رصد ارتباط ذاتي (Prob. = 0.1042) أو تباين غير متجانس (Prob. = 0.5471). أما اختبار التوزيع الطبيعي فقد أشار إلى عدم تطابق البواقي مع التوزيع الطبيعي (Prob. = 0.0000)، وهو أمر شائع في العينات الصغيرة (33 مشاهدة) ولا يؤثر بشكل كبير على صحة النتائج [48].

الاستنتاجات:

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن صياغة الاستنتاجات الآتية:

1. **وجود تكامل مشترك:** تؤكد النتائج وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته (الاستثمار الأجنبي، الصادرات، الاستثمار المحلي، التخطيط الاستراتيجي) في الهند خلال الفترة 1991–2024. هذا يعني أن هذه المتغيرات تتحرك معاً في الأجل الطويل ولا يمكن أن تتباعد بشكل عشوائي.

2. **أهمية الصادرات:** تُعد الصادرات العامل الأكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي طويل المدى، حيث بلغت مرونتها 1.51 وهذا يؤكد أن استراتيجية النمو القائمة على التصدير كانت ناجحة في حالة الهند.

3. **دور التخطيط الاستراتيجي:** يمثل التخطيط الاستراتيجي (الذي تمثله فترة الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند) محركاً مستقلاً ومعززاً للنمو الاقتصادي، حيث ساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة 60% مقارنة بالفترة السابقة (1991–2014).

4. **سرعة تعديل معقولة:** يتم تصحيح حوالي 16.78% من عدم التوازن سنوياً، مما يعكس قدرة الاقتصاد الهندي على العودة إلى مسار النمو بعد الصدمات خلال حوالي 6 سنوات.

5. **صحة النموذج:** أظهرت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج من المشكلات القياسية الرئيسية (لا ارتباط تسلسلي، تباين ثابت)، مما يعزز موثوقية النتائج.

6. **تأثير FDI والاستثمار المحلي:** جاءت تأثيرات FDI والاستثمار المحلي سلبية في المدى الطويل، وهي نتيجة غير متوقعة تتطلب مزيداً من البحث، وقد تعكس اختلالات هيكلية أو مشاكل في جودة البيانات.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. **تعزيز الصادرات:** العمل على تنويع الهيكل التصديري والانتقال من الصادرات التقليدية إلى الصادرات التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزز مرونة النمو الاقتصادي.

2. **تطوير التخطيط الاستراتيجي:** تعزيز دور الهيئة الوطنية للتخطيط والتنمية في الهند NITI Aayog وتوسيع صلاحياته لتشمل تنسيق السياسات بين الولايات والمستوى المركزي، مع التركيز على آليات المتابعة والتقييم.

3. **تحسين بيئة الاستثمار:** العمل على تحسين جودة الاستثمار الأجنبي من خلال تحفيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والتكنولوجية، بدلاً من القطاعات الاستهلاكية، مع وضع شروط لنقل التكنولوجيا.

4. **إعادة هيكلة الاستثمار المحلي:** مراجعة سياسات تخصيص الاستثمار المحلي لضمان توجيهه نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية، ومعالجة أي اختلالات هيكلية قد تسبب تأثيرات مزاحمة.

5. **الاستثمار في رأس المال البشري:** ربط سياسات التخطيط الاستراتيجي بتطوير قطاعي التعليم والتدريب التقني، لضمان توافر المهارات اللازمة للاقتصاد الرقمي.

6. **توظيف القوة الاقتصادية جيوسياسياً:** الاستفادة من النمو الاقتصادي في تعزيز الدور الجيوسياسي للهند في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، من خلال بناء شراكات اقتصادية واستراتيجية متوازنة.

7. **تعزيز الاستقرار الاقتصادي:** العمل على تعزيز آليات التعديل الذاتي للاقتصاد من خلال تطوير أنظمة الإنذار المبكر والسياسات المضادة للدورات الاقتصادية.

8. **توسيع قاعدة البيانات** :العمل على تحسين جودة البيانات الاقتصادية وتوسيع فترة الدراسة لتشمل سنوات إضافية، مما يعزز دقة التقديرات المستقبلية.

References:

[1]. R. Gilpin, "Global political economy: Understanding the international economic order", **Princeton University Press,** 2001.

[2]. S. Strange, "States and markets (2nd ed.)", **Bloomsbury Academic**, 2015.

[3]. J. S. Nye, "The future of power", **Public Affairs**, 2011.

[4]. B. Snowdon, and H. R. Vane, "Modern macroeconomics: Its origins, development and current state", **Edward Elgar Publishing**, 2005.

[5]. A. Smith, "An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations", **W. Strahan and T. Cadell**, 1776.

[6]. D. Ricardo, "On the principles of political economy and taxation", **John Murray**, 1817.

[7]. M. Blaug, "Economic theory in retrospect (5th ed.)", **Cambridge University Press**, 1997.

[8]. N. G. Mankiw, D. Romer, and D. N. Weil, "A contribution to the empirics of economic growth", **The Quarterly Journal of Economics**, vol. 107, no. 2, pp. 407-437, 1992, https://doi.org/10.2307/2118477

[9]. R. M. Solow, "Technical change and the aggregate production function", **The Review of Economics and Statistics**, vol. 39, no. 3, pp. 312-320, 1957, https://doi.org/10.2307/1926047

[10]. R. J. Barro, and X. Sala-i-Martin, "Economic growth (2nd ed.)", **MIT Press**, 2004.

[11]. P. Aghion, and P. Howitt, "Endogenous growth theory", **MIT Press**, 1998.

[12]. G. M. Grossman, and E. "Helpman, Innovation and growth in the global economy", **MIT Press**, 1991.

[13]. P. R. Krugman, M. Obstfeld, and M. J. Melitz, "International economics: Theory and policy (11th ed.)", **Pearson**, 2018.

[14]. R. J. Ruffin, "David Ricardo's discovery of comparative advantage", **History of Political Economy**, vol. 34, no. 4, pp. 727-748, 2002, https://doi.org/10.1215/00182702-34-4-727

[15]. E. F. Heckscher, "The effect of foreign trade on the distribution of income", **Ekonomisk Tidskrift**, vol. 21, pp. 497-512, 1919.

[16]. B. Ohlin, "Interregional and international trade", **Harvard University Press**, 1933.

[17]. E. E. Leamer, "The Heckscher-Ohlin model in theory and practice", **Princeton Studies in International Finance**, No. 77, 1995.

[18]. P. Krugman, "Increasing returns, monopolistic competition, and international trade", **Journal of International Economics**, vol. 9, no. 4, pp. 469-479, 1979, https://doi.org/10.1016/0022-1996(79)90017-5.

[19]. P. Krugman, "Scale economies, product differentiation, and the pattern of trade", **American Economic Review**, vol. 70, no. 5, pp. 950-959, 1980.

[20]. E. Helpman, and P. R. Krugman, "Market structure and foreign trade: Increasing returns, imperfect competition, and the international economy", **MIT Press**, 1985.
[21]. D. Dollar, and A. Kraay, "Trade, growth, and poverty", **The Economic Journal**, vol. 114, no. 493, pp. F22-F49, 2004, https://doi.org/10.1111/j.0013-0133.2004.00186.x.
[22]. M. Blomström, and A. Kokko, "The economics of foreign direct investment incentives", **NBER Working Paper,** No. 9489, 2003, https://doi.org/10.3386/w9489
[23]. UNCTAD. World Investment Report 2023. United Nations Conference on Trade and Development, 2023.
[24]. J. H. Dunning, "The eclectic paradigm as an envelope for economic and business theories of MNE activity", **International Business Review**, vol. 9, no. 2, pp. 163-190, 2000. https://doi.org/10.1016/S0969-5931(99)00035-9
[25]. J. H. Dunning, "The eclectic paradigm of international production: A restatement and some possible extensions", **Journal of International Business Studies**, vol. 19, no. 1, pp. 1-31, 1988, https://doi.org/10.1057/palgrave.jibs.8490372
[26]. J. H. Dunning, "Location and the multinational enterprise: A neglected factor", **Journal of International Business Studies**, vol. 29, no. 1, pp. 45-66, 1998. https://doi.org/10.1057/palgrave.jibs.8490024
[27]. P. J. Buckley, and M. Casson, "The future of the multinational enterprise", **Macmillan**, 1976.
[28]. J. H. Dunning, and S. M. Lundan, "Multinational enterprises and the global economy, (2nd ed.)", **Edward Elgar Publishing**, 2008.
[29]. M. Blomström, and A. Kokko, "Multinational corporations and spillovers", **Journal of Economic Surveys**, vol. 12, no. 3, pp. 247-277, 1998. https://doi.org/10.1111/1467-6419.00056
[30]. H. Görg, and D. Greenaway, "Much ado about nothing? Do domestic firms really benefit from foreign direct investment?", **World Bank Research Observer**, vol. 19, no. 2, pp. 171-197, 2004, https://doi.org/10.1093/wbro/lkh019
[31]. W. Keller, "International technology diffusion", **Journal of Economic Literature**, vol. 42, no. 3, pp. 752-782, 2004, https://doi.org/10.1257/0022051042177685
[32]. M. Abramovitz, "Resource and output trends in the United States since 1870", **American Economic Review**, vol. 46, no. 2, pp. 5-23, 1956.
[33]. E. F. Denison, "The sources of economic growth in the United States and the alternatives before us", **Committee for Economic Development**, 1962.
[34]. P. M. Romer, "Endogenous technological change", **Journal of Political Economy**, vol. 98, no. 5, pp. 71-102, 1990, https://doi.org/10.1086/261725.
[35]. E. Helpman, "The mystery of economic growth. Harvard University Press", 2004.
[36]. D. W. Jorgenson, and K. J. Stiroh, "Raising the speed limit: U.S. economic growth in the information age", **Brookings Papers on Economic Activity**, vol. 2000, no. 1, pp. 125-211, 2000, https://doi.org/10.1353/eca.2000.0008

[37]. P. Aghion, and P. Howitt, "A model of growth through creative destruction", **Econometrica**, vol. 60, no. 2, pp. 323-351, 1992, https://doi.org/10.2307/2951599

[38]. P. Aghion, U. Akcigit, and P. Howitt, "What do we learn from Schumpeterian growth theory? In P. Aghion & S. Durlauf (Eds.)", **Handbook of economic growth,** Vol. 2, pp. 515-563, 2014, Elsevier.

[39]. M. E. Porter, "The competitive advantage of nations", **Free Press**, 1990.

[40]. J. M. Bryson, "Strategic planning for public and nonprofit organizations: A guide to strengthening and sustaining organizational achievement (5th ed.)", **Wiley**, 2018.

[41]. A. B. I. Darra, and Z. N. Sabbagh, "Strategic management in the 21st century: Theory and application", **Dar Al-Masirah for Publishing and Printing**, 2021.

[42]. H. Mintzberg, "The rise and fall of strategic planning", **Free Press**, 1994.

[43]. D. Rodrik, "One economics, many recipes: Globalization, institutions, and economic growth", **Princeton University Press**, 2007.

[44]. J. Y. Lin, and C. Monga, "Growth identification and facilitation: The role of the state in the dynamics of structural change", **World Bank Policy Research Working Paper,** No. 5313, 2011, https://doi.org/10.1596/1813-9450-5313

[45]. A. Panagariya, "India: The emerging giant", **Oxford University Press**, 2008.

[46]. D. Kapur. "The NITI Aayog and the future of planning in India. In S. Mehrotra & S. Guichard (Eds.), Planning in the 20th century and beyond: India's Planning Commission and the NITI Aayog", pp. 231-256, **Cambridge University Press**, 2019.

[47]. S. Sanyal, "The NITI Aayog: A new paradigm for planning in India", **Observer Research Foundation Occasional Paper**, 2016.

[48]. D. N. Gujarati, and D. C. Porter, "Basic econometrics (5th ed.)", **McGraw-Hill**, 2009.

[49]. S. Mehrotra, and S. Guichard, (Eds.), "Planning in the 20th century and beyond: India's Planning Commission and the NITI Aayog", **Cambridge University Press**, 2020.

[50]. World Bank. (2024). World Development Indicators: India. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

[51]. B. Bosworth, and S. M. Collins, "Accounting for growth: Comparing China and India", **Journal of Economic Perspectives,** vol. 22, no. 1, pp. 45-66, 2008, https://doi.org/10.1257/jep.22.1.45

[52]. D. Rodrik, and A. Subramanian, "From Hindu growth to productivity surge: The mystery of the Indian growth transition", **IMF Staff Papers**, vol. 52, no. 2, pp. 193-228, 2005, https://doi.org/10.1057/palgrave.imfsp.9450018.

[53]. R. E. Lucas, "On the mechanics of economic development", **Journal of Monetary Economics**, vol. 22, no. 1, pp. 3-42, 1988, https://doi.org/10.1016/0304-3932(88)90168-7.

[54]. E. Borensztein, J. De Gregorio, , and J. W. Lee, "How does foreign direct investment affect economic growth?", **Journal of International Economics,** vol. 45, no. 1, pp. 115-135, 1998, https://doi.org/10.1016/S0022-1996(97)00033-0.

[55]. J. A. Frankel, and D. Romer, "Does trade cause growth?", **American Economic Review**, vol. 89, no. 3, pp. 379-399, 1990, https://doi.org/10.1257/aer.89.3.379.

[56]. N. F. Marwan, M. F. A. A. Che Harun, A. Abu Bakar, J. N. Hashim, R. K. Suppiah, and A. Alias, "Dynamic impacts of exports, ODA, FDI and remittances on economic growth in India: An ARDL approach", **Environment-Behaviour Proceedings Journal**, vol. 10, no. SI24, pp. 35-42, 2025, https://doi.org/10.21834/e-bpj.v10iSI24.6362.

[57]. V. S. Singaram, W. Ahmad, M. Shareef, S. Akther, and N. A. Wani, "Impact of foreign direct investment, export, import and inflation on economic growth in India: An empirical analysis", **South Asian Journal of Social Studies and Economics**, vol. 22, no. 3, pp. 13-21, 2025.

[58]. D. Keer, and J. N. Sharma, "Role of institutions in economic growth of India: A time-series analysis", **Scholars Middle East Publishers,** 2025**.**

[59]. R. Soni, K. Schimmel, F. Slack, and J. Nicholls, "India's entrepreneurial awakening: Navigating geopolitical shifts and domestic policy reforms", **Administrative Sciences**, vol. 15, no. 4, pp. 122, 2025, https://doi.org/10.3390/admsci15040122.

[60]. P. Parekh, "Assessing financial inclusion, skill development and basic infrastructure in 112 aspirational districts of India", In B. S. Sergi, A. K. Tiwari, & S. Nasreen (Eds.), **Modeling economic growth in contemporary India,** pp. 89-112, Emerald Publishing, 2024.

[61]. P. P. Kumar, and M. Nagarajan, "India's growth strategy through NITI Aayog", **Journal of Contemporary Issues in Business and Government**, vol. 26, no. 2, pp. 1234-1245, 2020.

[62]. P. Kennedy, "The rise and fall of the great powers: Economic change and military conflict from 1500 to 2000", **Random House**, 1987.

[63]. J. S. Nye, "Soft power: The means to success in world politics", **Public Affairs**, 2004.

[64]. Y. He, and K. Zeng, "A geopolitical economy analysis of China and India's approaches to transnational data governance", **Politics and Governance**, vol. 13, 2025.

[65]. L. Gegeshidze, and T. Baranec, "India's foreign policy in multipolar world. Defense and Science", 2025.

[66]. M. H. Pesaran, Y. Shin, and R. J. Smith, "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", **Journal of Applied Econometrics**, vol. 16, no. 3, pp. 289-326, 2001, https://doi.org/10.1002/jae.616